مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٤٠

الخميس، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر فايسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هوغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد تينيا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتوا
	غينيا الاستوائية	السيد إيدجانغ ناغا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد أيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/1149)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد وعن الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بمناسبة العام الجديد.

وإذ أترأس هذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠١٩، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد: ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. وستوفر خبرة هؤلاء الأعضاء وحكمتهم مساعدة قيمة جدا في اضطلاع المجلس بمسؤولياته.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم – إثيوبيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسويد وكازاخستان، وهولندا – على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة عضويتهم.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير كاكو هوادجا ليون أدوم، الممثل الدائم لكوت ديفوار، على توليه رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفير أدوم وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/1149)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وينضم السيد ماديرا إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من دار السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1149، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): وصلت إلى الصومال في ٣ تشرين الأول/أكتوبر واستقبلني مسؤولون بارزون من الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية. وأعربت عن إعجابي بخطة الإصلاح الشامل التي وضعتها الحكومة والتزامها بالتنفيذ العملي من خلال خرائط الطريق لتحقيق النتائج في كل قطاع من القطاعات المعنية. وقد واصل الصومال السير على مسار إيجابي ولكن استمرار الاضطرابات السياسية قد يجعله ينحرف عن مساره.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أكمل صندوق النقد الدولي أول استعراض للبرنامج الثالث الذي يرصده خبراء الصندوق مشيرا إلى الأداء المرضي للحكومة الاتحادية. وتقديرا للتقدم الكبير الذي أحرزه البلد، أفرج إطار البنك الدولي للشراكات القُطرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ عن تمويل لمؤسسة التنمية الدولية من خلال المنح المقدمة قبل تصفية المتأخرات التي يبلغ مجموعها ٨٠ مليون دولار، لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية وتحسين قدرات الإدارة المالية واستعادة المرونة الاقتصادية.

إن التحسينات في الإدارة المالية العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات المحلية مع فائض الموازنة مسجل ملايين دولار في أيلول/سبتمبر تعني أن ٥٦ في المائة من ميزانية الحكومة الاتحادية البالغة ٣٤٠ مليون دولار لعام ٢٠١٩ ستمول من الإيرادات المحلية، وستقدم الجهات المانحة الباقي. وأود أن أثني على مكتب رئيس الوزراء لقيادة جهود الحكومة الرامية إلى التصدي للفساد، بما في ذلك الإعلان في ٩ كانون الأول/ديسمبر عن اعتزام الحكومة الاتحادية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالتقدم السياسي، فإن خارطة الطريق بشأن العملية السياسة الجامعة تشمل الانتخابات واستعراض الدستور والنظام الاتحادي والمصالحة. هذه عناصر أساسية في مشروع بناء الدولة في الصومال.

لقد قُدم مشروع القانون الانتخابي إلى مجلس الوزراء وطرحت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي التعديلات. والتأخر في تقديم مشروع القانون الانتخابي إلى البرلمان سيمثل معلما رئيسيا ضائعا فيما يتعلق بالتزام الحكومة باعتماد قانون الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد يكون لذلك تأثير محتمل على الجدول الزمني للعملية الانتخابية. ولا تزال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تحرز تقدما في الأعمال التحضيرية التي تسبق تسجيل الناخبين، بما في ذلك تعيين وتدريب الموظفين الجدد والتخطيط وتحديد مواقع تسجيل الناخبين وإرساء وترسيخ هيكلها دون الوطني. وحتى الآن تم تسجيل ٣٥ حزبا سياسيا.

ويستمر التعاون التقني بشأن عملية استعراض الدستور، مما يضع الأساس لإحراز تقدم حقيقي على المستوى الوطني. واللجنة التقنية المعنية بالتفاوض تجري المفاوضات على مشاريع اتفاقات سياسية بشأن العدالة وتقاسم الموارد المعدنية وتوزيع السلطات والنظام الاتحادي المالي.

والمشاركة الهادفة للمرأة في هذه القرارات أمر أساسي. وقد عقدت النساء من أعضاء التجمعات النسائية من مجلسي البرلمان الاتحادي مؤخرًا المؤتمر السنوي الثاني للممثلات في المجالس الاتحادية ومجالس الولايات للنظر في عملية الاستعراض الدستوري والاستعدادات للانتخابات الوطنية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن حالة الجمود بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لا تزال تعرقل إحراز تقدم ملموس في تحديد النموذج الاتحادي وفي بناء مؤسسات الدولة، وكذلك في تنفيذ هيكل الأمن الوطني.

وقد أعلن مجلس التعاون بين الولايات في ٨ أيلول/سبتمبر وقف التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وعقب زيارتي والسفير ماديرا لجميع المناطق، كانت هناك مبادرات مشجعة يقودها الصومال من أجل تطبيع العلاقات. وعرض الرئيس فارماجو إجراء حوار مباشر خلف الأبواب المغلقة، وفي أكتوبر/تشرين الأول، أنشأ رئيس الوزراء خيري لجنة وزارية تتألف من ستة أعضاء للعمل مع مجلس الشيوخ لإنهاء حالة الجمود.

غير أن المشهد السياسي تعقد بسبب العمليات الانتخابية التي تجري حاليا في العديد من الولايات. إن العملية السياسة معقدة في أية دولة، ولكن ذلك التعقيد قد يتحول إلى نزاع في

بلد لا يزال يعمل على إرساء قواعده ومعاييره المؤسسية ولا يزال يناقش أدوار ومسؤوليات هياكل الحكم فيه.

لقد شهدنا ذلك خلال العملية الانتخابية في ولاية جنوب غرب الصومال. فالعملية شابتها ادعاءات بتدخل الحكومة الاتحادية وأعمال العنف التي اندلعت بعد إلقاء القبض على أحد المرشحين، وهو نائب سابق في حركة الشباب، ولا يبشر ذلك بخير بالنسبة للعمليات الانتخابية المقبلة في مناطق أخرى أو في الانتخابات الوطنية التي ستجري في ٢٠٢٠. وقد يكون لذلك أيضا آثار بالنسبة لاحتمال وجود منشقين في حركة الشباب في المستقبل ممن قد يفكرون في اتخاذ مسار سياسي بدلاً من العنف. وللأسف قتل ١٥ شخصا، من بينهم عضو في الجمعية الإقليمية، خلال أعمال العنف.

ظهرت التوترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما قدم أعضاء مجلس الشعب اقتراحا بعزل الرئيس فارماجو. واستكمال جدول الأعمال التشريعي الصعب يتطلب استمرار التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد يعرقل الخلاف بينهما بشكل خطير إحراز تقدم في الصومال. لكنني أرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن اعتماد ميزانية عام ٢٠١٩ وقانون المعاشات التقاعدية قبل عطلة البرلمان.

وأدين بشدة الهجوم بمدافع الهاون على مقرنا الذي وقع قبل يومين والإصابات الناجمة عن استخدام القوة. لا يقبل في أي بلد بشن هجمات على الأمم المتحدة. وكما يعلم المجلس، أصيب ثلاثة من موظفينا بجروح، كانت إصابات أحدهم بالغة لكن ليس في حالة خطيرة. كما يدرك المجلس أن حركة الشباب أعلنت مسؤوليتها عن هذا الهجوم. وأرحب بإدانة الحكومة الاتحادية للهجوم.

ولا تزال حركة الشباب أكبر مصدر لانعدام الأمن في الصومال. وعلى الرغم من العمليات الجارية لتقويض تلك الجماعة الإرهابية، لا تزال لديها القدرة على القيام بهجمات عشوائية على المواطنين الصوماليين واستهداف المندوبين الانتخابيين وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبنجاح عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعمليات قوات الأمن الصومالية في منع حركة الشباب من شن هجمات تقليدية، فإنها تعتمد الآن على الأجهزة المتفجرة الارتجالية وعمليات الاغتيال المحددة الأهداف. وتجدر الإشارة إلى أنه في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم معقد على فندق صحافي في مقديشو بدأته أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات. وقتل في الهجوم أكثر من ٥٠ شخصا، من بينهم سبعة مقاتلين من حركة الشباب.

وفي مقديشو وبونتلاند، استهدفت عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أصحاب الأعمال التجارية الذين يستخدمون الابتزاز لانتزاع الإيرادات وينفذون الاغتيالات. ويبدو أن سبب الصراع بين الجماعتين المتطرفتين الآن في المقام الأول المصالح المالية. وينصب تركيزهما الآن على ابتزاز ما يسمى بالضرائب. وبالإضافة إلى العمليات العسكرية، فإن من المهم معالجة هذا الجانب وكذلك الهياكل الأساسية التي تستخدمها حركة الشباب لتجميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وقد أحرز بعض التقدم في بناء القدرات المؤسسية لقطاع الأمن للتصدي لهذه التهديدات. وبرامج تسجيل البيانات البيومترية للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية تمضي قدما. ويجري الآن إجراء تقييم للتأهب التشغيلي للقوات الإقليمية أملا في أن تساعد هذه العمليات في تحديد القدرات الإقليمية قبل دمج هذه القوات في المستقبل في هيكل الأمن الوطني.

لقد حقق تنفيذ خطة الانتقال بداية مشجعة، لكنه تباطأ في الآونة الأخيرة. وستكون هناك حاجة إلى عملية تخطيط أكثر

شمولاً وأفضل تنسيقاً لتحقيق الانتقال في المواقع أكثر طموحا خلال الجداول الزمنية الواردة في الخطة الانتقالية الصومالية. ويجب أن يسترشد ذلك باحترام حقوق الإنسان والتدابير المناسبة لتحقيق الاستقرار على النحو المتفق عليه في الخطة الانتقالية.

عموما، ينبغي أن يكون النهج المتبع في الانتقال مرتكزا على الظروف المتوقفة على التقدم المحرز في بناء مؤسسات أمنيه صومالية فعّالة، كون ذلك العامل الرئيسي الذي يحدد الوتيرة.

لقد واصلنا دعم جهود حل الصراعات ومنع نشوب الصراعات في عده أجزاء من البلد، بالتعاون مع شركاء آخرين. وشاركت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دبلوماسية مكوكية بين بونتلاند و''صوماليلاند'' لمساعدتهما علي تهدئة التوترات في توكاراق وإيجاد حل مستدام لها. ونتيجة لجهود الوساطة المشتركة، يستمر وقف لإطلاق النار القائم بحكم الأمر الواقع.

أما على الصعيد الإقليمي، فيشكل الاتفاق الثلاثي الموقع بين قاده الصومال وإثيوبيا وأريتريا في ٦ أيلول/سبتمبر فرصه للصومال لتعزيز روابطه الإقليمية وتقديم المزيد من الدعم للصومال لإحراز تقدم في المجالات الاقتصادية والسياسة والأمنية.

إن الأزمة الإنسانية في الصومال لا تزال من بين أكثر الأزمات تعقيدا وأطولها عهدا في العالم. ويؤدي الصراع المسلح وانتشار العنف، فضلا عن الصدمات المناخية المتكررة، إلى إدامة مستويات عالية من الاحتياجات الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية. وفي حين تحسنت الحالة الإنسانية مقارنه بالعام الماضي بسبب الأمطار التي هطلت أكثر من المتوسط، لا تزال مرتفعة الاحتياجات، حيث يحتاج ٤,٢ شخص إلى المساعدة والحماية. ومن بين الذين يحتاجون إلى خدمات المساعدة والحماية، الثلث منهم تقريبا من الأطفال. ويعاني حوالي ١,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد عند الأزمات أو عند مستويات تصل إلى حالات الطوارئ. لقد شُرد داخليا حوالي ٢,٦ مليون شخص. وتستهدف خطه الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي سيُعلن عنها هذا الشهر، ٣,٤ شخص، أو ٨١ في المائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة وعددهم ٤,٢ مليون شخص، مما يتطلب الأمر ١,١ مليار دولار لتنفيذها.

لا يزال احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وحماية المدنيين في سياق الصراع أمرا أساسيا للعملية الانتقالية للصومال، وتحقيق السلام المستدام. في عام ٢٠١٨، ووثقت البعثة ١ ٣٨٤ إصابة في صفوف المدنيين، وكانت حركة الشباب مسؤولة بنسبة ٦٠ في المائة عن هذه الخسائر. وقد أُحرز تقدم، بما في ذلك اتخاذ خطوات لإنشاء مؤسسات تحمي حقوق الإنسان، من قبيل اللجنة الوطنية الاتحادية المستقلة لحقوق الإنسان. وأشجع الحكومة الاتحادية على وضع اللمسات الأخيرة على عملية تأسيس اللجنة.

أرسى الصومال الأسس اللازمة لإحراز تقدم كبير في عام ٢٠١٩. فلخطط قائمة والمعالم واضحة. في معرض عملية إدارة الانتخابات الإقليمية المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠١٩ والعمليات السياسية المتبقية، ولا سيما استعراض الدستور، سيتم تحديد ما إذا كان الصومال سيحرز مزيدا من التقدم أم لا. سيتطلب تحقيق ذلك من جميع الأطراف الفاعلة أن تسير في ذلك الاتجاه. وقد حدد الصومال ذلك الاتجاه، وأمل أن يحصل المجلس على معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في السنة المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): اشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

اعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية

للمجلس بشأن الحالة في الصومال. يشرفني دائما شرفا كبيرا أن أتكلم أمام هذه الهيئة.

في بياني أمام المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.8352)، تكلمت عن دلالات التحرك إلى الأمام في الصومال. وأود اليوم أن أبرز ثلاثة مجالات عمل، إذا تم دعمها وتنفيذها على النحو المناسب والمستدام، يمكن أن تظل مصدرا للتفاؤل الكبير وقوة للتغيير في اتجاه جهودنا المتضافرة لمساعدة في أبناء الصومال في بلد يسوده الوئام والسلام والازدهار.

لقد مضى عام تقريبا منذ أن حقق الصومال بنجاح تنفيذ العملية الثانية لنقل السلطة سلميا على أعلى مستويات الحكومة في العملية السياسية التي شهدت إنشاء برلمان ذي مجلسين، وعقد انتخابات وطنية تشاركية أكثر نسبيا، وانتخاب الرئيس فرماجو، وتعيين رئيس الوزراء حسن خيري. لقد أمكن تحقيق هذا النجاح، ويعزى ذلك جزئيا إلى الدور المنسق للشركاء الدوليين، بما في ذلك الشراكة القوية القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وبفضل الاستفادة من الرياح التغيير التي تهب على المنطقة، تمكنت الصومال من الاستفادة من الجوانب الإيجابية لهذه التغيرات، وحققت مكاسب كبيرة على الصعيد الإقليمي وغيره. فعلى الصعيد الإقليمي، نشهد الصومال وهو يسعى حاليا على نحو متزايد إلى تكملة آلياته الداخلية التي تركز على الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتوقعات والنُهج، وحسن الجوار، وخاصة مع إثيوبيا، وإريتريا. إن أهمية الاجتماعات الثلاثية الإقليمية التي تجري على مختلف المستويات بين هذه البلدان الثلاثة لا يمكن التقليل مما تنطوي عليه من إمكانات لتشجيع وتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق التماسك، وإحلال الوئام الإقليمي المتمحور حول الإنسان والإدماج.

أما فيما يتعلق بخارج المنطقة، فتتقاسم دول الخليج ومنطقة القرن الأفريقي تاريخا طويلا من المشاركة الاقتصادية والدينية والسياسية. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت دول الخليج والجهات السياسية تشكل مرة أخرى أطرافا فاعلة في المجالات الاقتصادية والسياسية الرئيسية في منطقة القرن الأفريقي. إن العلاقات التجارية بين الخليج ومنطقة القرن الأفريقي واسعة. إذ أن استثمارات الخليج في القرن الأفريقي التي تبلغ ١٣ مليار دولار تقريبا، تمتد من عام من ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧. وقد تركت الهجرة الواسعة النطاق من القرن الأفريقي إلى الخليج أثرا مشتركا متعدد الجوانب وكان لها تأثير على منطقتي القرن الأفريقي والخليج على حد سواء من حيث الديناميات السياسية والتجارية والدينية، والنمو، الاقتصادي، والسلام والاستقرار.

إن الصومال بوصفه جزءا من هذه الديناميات المتعددة الأضلاع يسعى إلى التأثير فيها على نحو إيجابي، وليس العزوف عنها، من الحيوي له أن يفعل ذلك من أجل مستقبل أنصع للبلد. لذلك، من المشجع أن نرى أنه، بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية الإيجابية من جانب دول الخليج، قام رئيس الوزراء حسن خيري في تشرين الأول/أكتوبر بزيارة ناجحة إلى الرياض بعد ١٨ شهرا من العلاقات الصعبة. وتداعيات أزمة الخليج التي خلفت أثرا هدد بزعزعة تماسك الصومال أخذت تسجل ببطء تحسينات على الحالة. ومن المهم أن يستمر هذا الاتجاه، وتجب إزالة التوترات التي لا تزال تشوب العلاقات بين الصومال ودول أخرى في منطقة الخليج.

ولئن أظهر عام ٢٠١٨ أن هناك مجالا للتفاؤل في الصومال في بعض المجالات الرئيسية، لا يزال يقتضي الأمر المزيد من العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة في الصومال. وداخل الوطن يجب في النظر إلى الممارسة السياسية الشاملة وتصورها بوصفها تجري على أساس تقاسم السلطة، وتقاسم الموارد والمسائل المتعلقة بالأراضي. ومن المهم الاستمرار في الجهود الكبيرة المستثمرة في كفالة معالجة المسائل التي تكمن في قاعدة العلاقات المتقلبة بين الحكومة الاتحادية في الصومال وزعماء

بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، وكذلك بين مجلس الشعب والجهاز التنفيذي، وأن تتم معالجة تلك المسائل على نحو مرضٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به.

إن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء لا تزال تمثل أحد الشواغل الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وفي إطار الجهود الذاتية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والتي تجري جنبا إلى جنب مع تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة للمساعدة في هذا الصدد، أوافق على إجراء سلسلة من المشاركات الدبلوماسية مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد نيكولاس هايسوم. وهدفنا هو استكشاف السُبل الكفيلة بدعم حل توافقي للخلافات العالقة بين بعض الولايات الاتحادية الأعضاء والحكومة الاتحادية. تلك كانت الرسالة نفسها التي عرضها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء خلال الرحلة الميدانية الناجحة للصومال في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتستحق الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد الثناء على الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها في اجتماع مجلس الأمن الوطني في بيدواه بشأن النموذج الانتخابي الذي سيحدد كيفية الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية وتشاركية بشكل متزايد، والكيفية التي سيتم بها تعميق النظام الاتحادي من حيث تقاسم الموارد والسلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي الواقع، فإن المسألة لا تتعلق بما ينبغي القيام به في هذا الصدد. فقد قرر اجتماع بيدواه ذلك بالفعل. إنما المسألة تتعلق بكيفية القيام بذلك، وفي أي إطار زمني، وبأي موارد. إن مسألة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقات بالغة الأهمية. وسيغدو نجاح تلك العملية ذا أهمية حيوية من أجل تلاحم الصومال والمصالحة الدائمة.

وخلال عام ٢٠١٨، بُذلت جهود من أجل وضع الأطر التشريعية والمؤسسية التي ستكون أساسية لإبراز وضمان إجراءات الحكومة وإمكانية التنبؤ بها في تسخير التوقعات المشروعة للناس، وإجراء انتخابات تاريخية في العام المقبل. وينبغي أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بالانتخابات الإقليمية التي ستجرى في العام المقبل. وستمنع التشريعات والتنبؤات المناسبة نشوب أي نزاعات أو صراعات في المستقبل. وكان من المعالم الرئيسية في هذا الجهد الاختتام الناجح للمؤتمر الدستوري الوطني في عام ٢٠١٨. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز سيادة القانون والنهوض بالمصالحة في جميع أنحاء الصومال. وبالبناء على ذلك الإطار التشريعي والمؤسسي، شهدت نهاية عام ٢٠١٨ إعلان الحكومة الاتحادية عن إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور. وقد جرى حتى الآن استعراض خمسة فصول من أصل خمسة عشر فصلا من الدستور. وبهذا التقدم المحرز، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى الانتهاء منها في وقت مبكر من عام ٢٠١٩.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى التعجيل باعتماد تشريعات هامة، وبناء أُطر مؤسسية متفق عليها على النحو الواجب، ومعتمدة من البرلمان لتشكيل دولة الصومال الجديدة. وإذا نُفذت بطريقة متفق عليها من الجميع، فإنها ستقطع شوطا طويلا نحو معالجة المسائل التي تشكل مصدرا للتوترات السياسية المتكررة، وإزالة المناطق الرمادية المتصورة أو الحقيقية في البلد.

وعلى الرغم من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في هذا السياق هي في مراحلها الأولى، فإنه سيلزم إجراء مزيد من المناقشات والمفاوضات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وبالتالي سيكون مطلوب دعم أكبر وأكثر سخاء من أعضاء مجلس الأمن.

وطوال ٢٠١٨، واصل اقتصاد الصومال التحرك صوب التعافي. وتمثلت بعض نجاحاته الملحوظة في إنجاز الفترة الثانية الممتدة ١٢ شهرا للبرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي – وهو الآن في استعراضه الثالث، الذي يتوقع أن يكتمل

هذا العام – وأهلية الصومال للحصول على الدعم المالي الذي تمس الحاجة إليه. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأفريقي بالدعم المباشر للميزانية المقدم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ١٠٠ مليون يورو ومنح تبلغ ٨٠ يورو مليون من البنك الدولي.

والمجال الثالث الذي لا يزال ذا أهمية كبيرة هو الأمن. وتبيّن الحكومة الاتحادية بصورة متزايدة استعدادها لمواجهة المخاطر ومعالجة المسائل التي ستتيح المجال أمام قواتها الأمنية لتولي المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتأتي في صميم هذا مساعي الإصلاح، ولا سيما في مجالات التسجيل البيومتري، وكشوف المرتبات، والتقييم الجاري للتأهب العملياتي لقوات الصومال الإقليمية، وهو شرط لإدماج القوات، في إطار هيكل الأمن الوطني.

وطوال ٢٠١٨، تمثل أحد الالتزامات الملحوظة في إعادة هيكلة الجيش الوطني الصومالي، مع تعيين عدد من كبار القادة العسكريين. وجرى بذل جهود إصلاح قطاع الأمن في مقديشو بإعادة هيكلة وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، وإدماج وحداتها العسكرية في الشرطة الصومالية، ونشر اللواء ١٤ أكتوبر، في مناطق مثل أفجويي، وبلعد، وبصرى ومركا. وسعيا إلى تقديم حل دائم لإصلاح قطاع الأمن الصومالي، وافق مجلس الأمن الوطني في بيدواه على الخطة الانتقالية. وكجزء من الخطة، اتفق كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التركيز على ثلاث مناطق تجريبية: تسليم ملعب مقديشو، وتأمين طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيدواه، وإعادة احتلال ليغو.

إن استمرار التهديد الذي تشكله حركة الشباب، كما يشهد الهجوم بقذائف الهاون على مجمع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو قبل يومين، لتذكرة بالعمل الذي ما زال يتعين القيام به. إذ لا تزال حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية يحتفظان بوجود نشط في أنحاء الصومال مع قدرة فتك أكبر. وكما أشرت في أحيان كثيرة أثناء إحاطاتي إلى المجلس في عام ٢٠١٨، فإن التهديد الذي تشكله حركة الشباب سيقتضي في نهاية الأمر مواصلة الجهود الرامية إلى حرمان الجماعة من القدرة على التجنيد من صفوف السكان، وإكمال الهيكل الأمني الوطني، وزيادة إدماج القوات الإقليمية، وإحراز المزيد من التقدم بشأن النهج الشامل للأمن. ويمثل اعتماد حكومة الصومال للاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته تطورا طيبا جدا في ذلك الاتجاه. وستواصل البعثة، من جانبها، دعم تلك الأطر والإصلاحات الأمنية الهامة التي تنفذها الحكومة الاتحادية.

لدى بدء الولاية الحالية لبعثة الاتحاد الأفريقي، كان الفهم هو أن جهود البعثة ستركز على الخروج من الصومال. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن البعثة تعمل بنشاط صوب خروجها من الصومال. وجزء أساسي من ذلك هو موافقةُ الاتحاد الأفريقي على الخطة الانتقالية، التي تركز على تنفيذ استراتيجية خروج البعثة، ولا سيما في المساعدة على تمكين قوات الأمن الصومالية من تولي المسؤوليات الأمنية. بناء على ذلك ومنذ إحاطتي الأخيرة إلى المجلس، اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من الأنشطة كجزء من تنفيذ استراتيجية الخروج. وأود أن أسلط الضوء على بعض هذه الأنشطة.

أولا، وفقا للقرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، نفذت القوات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي سلسلة من العمليات القوية في المناطق المسؤولة عنها، بهدف تطهيرها من حركة الشباب واستعادة الأرض من هذه الجماعة الإرهابية. وفي الآونة الأخيرة، شملت هذه العمليات، عمليات مشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي لتحرير المناطق الساحلية الصومالية التي تربط مقديشو بمركا. وبالمثل، قامت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بعمليات مشتركة في جوبالاند وشبيلي وهيرشبيلي، وتحديدا في

الواك وبلدوين وحتى جلالاقسي. وبعد نقل المسؤولية الأمنية عن ملعب مقديشو، تواصل القوات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي العمل دعما للخطة الانتقالية، مع تركيزها المباشر على نقل المسؤولية عن أمن الأكاديمية العسكرية في الصومال بحلول الشهر المقبل، شباط/فبراير. وكجزء من هذه العملية، بدأت الكتيبة البوروندية التابعة للبعثة بنقل موقعها من الأكاديمية إلى قاعدتها في جوهر.

ومع اكتمال تخطيط العمليات لمحور مقديشو – بيدواه – ليغو، فإن القوات العسكرية التابعة للبعثة على أهبة الاستعداد لتنفيذ العملية بصورة مشتركة في الأسابيع القادمة مع نظرائها في الجيش الوطني الصومالي.

ومن ناحية أخرى، واصلت شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كذلك الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة لتعزيز استراتيجية خروج البعثة – وأود أن أضيف أن ذلك يجري في ظل وجود عدد محدود جدا من أفراد القوة. وبرغم تلك القيود، تواصل شرطة البعثة الحفاظ على وجودها في جميع أنحاء الصومال، ولا سيما في مقديشو وبيدوا وبلدوين وكيسمايو وجوهر، لدعم تمكين قوة الشرطة الصومالية من خلال التدريب والتوجيه. وفي الوقت الراهن، وفي سياق دعم الخطة الانتقالية، يواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم لتقييم الجاهزية العملياتية للقوات الإقليمية، التي وصلت إلى بونتلاند الآن. وهذه عملية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى دعم إدماج القوات الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في الهيكل الأمني الوطني.

وعلاوة على ذلك، يواصل العنصر المدني في بعثة الاتحاد الأفريقي أداء دور حيوي في دعم الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن. ويسرني، في هذا السياق، أن أبلغ المجلس بأن بعثة الاتحاد الأفريقي نشرت، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أول موظفيها المدنيين للعمل جنبا إلى جنب مع عناصرها النظامية في جوهر وكيسمايو. وخلال الأسابيع المقبلة، وإذ يبدأ موظفو بعثة الاتحاد الأفريقي المدنيون في الانتشار في جميع الولايات الأخرى الأعضاء في الاتحاد، سيكون من المهم للمجلس أن يكون مستعدا للنظر في تعزيز دور العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي. وأشكر، في ذلك الصدد، السيد هايسوم والسيدة فيليبيتو، رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، على دعمهما المطلق في نشر العنصر المدني للبعثة من خلال توفير أماكن الإقامة والمكاتب وغير ذلك من أوجه الدعم اللوجستي.

وقد أجرت بعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، تمرينا لبلورة مفهومها المُنقح للعمليات. وقد تم الاتفاق، خلال التمرين المقرر، على مسائل رئيسية، منها إعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة وإعادة تنظيم قطاعات قواتنا وزيادة وجود العنصر المدني للبعثة في جميع قطاعاتها، دعما لقواتها المسلحة.

ويتسق مفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي للفترة الانتقالية مع الخطة الانتقالية ومع القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، وقد أقره قادة قوات دفاع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى تأييد مجلس السلم والأمن رسميا لمفهوم العمليات في الأسابيع المقبلة، ستبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية وضع خطط تشغيلية مُفصلة في هذا الشهر.

وقد اجتمعت العناصر المدنية والعسكرية والشرطية في كل من البعثة والحكومة الاتحادية، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، في إطار فرقة العمل المعنية بالصومال التابعة للاتحاد الأفريقي، كجزء من عملية لتبادل الأفكار بشأن وضع خطة مفصلة لتنفيذ مفهوم العمليات. ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن تشمل

الاجتماعات المقبلة بشأن تفعيل مفهوم العمليات مشاركة الشركاء الدوليين الرئيسيين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأؤكد لكم دعمي الكامل. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المجلس الجدد، وأرجو لهم كل النجاح في فترة عضويتهم.

وأود أن أبدأ بالإعراب أولا عن إدانة الصومال الشديدة للهجوم الأخير بقذائف الهاون على مطار آدم عبد الله الدولي في مقديشو، الذي أصاب مجمع الأمم المتحدة. وقد أكدنا لمجلس الأمن أن وكالاتنا لإنفاذ القانون بدأت على الفور إجراء تحقيقات من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. ونرجو للمصابين الشفاء العاجل ونتضامن مع أسرة الأمم المتحدة في هذا الوقت.

كما أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام للصومال والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما القيمتين والشاملتين اليوم.

منذ آخر إحاطة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8352)، واصل الصومال بلا أدنى شك إحراز تقدم على جميع الجبهات تحت قيادة الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو. وقد حقق الصومال هذا الزخم للمضي قدما بدعم قوي من شركائنا. ونشيد بالتزام أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المستمر وبتضحياتهم، ونعرب عن الامتنان إزاء تعاون ودعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجميع شركائنا الدوليين.

وأود اليوم، أن ألفت نظر الأعضاء إلى التطورات الهامة التي حققناها بفضل تعاونهم. فعلى مدى عامين تقريبا، أحرزنا تقدما في الهيكل التنظيمي لتنفيذ جدول أعمال حكومة بلدنا من خلال أربع خرائط طريق واضحة: السياسة الشاملة للجميع والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومكنت خرائط الطريق هذه الحكومة من متابعة تنفيذ المشاريع وتحسين التنسيق بين الوزارات والوكالات وتعزيز المساءلة والشفافية على جميع المستويات؛ والأهم من ذلك أنها ستمكن الصوماليين من ترشيد الدعم الذي نتلقاه من شركائنا الدوليين.

وقد انتُخب الصومال عضوا في مجلس حقوق الإنسان، خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، لفترة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في هذا الشهر. وبهذه المناسبة، يعيد الصومال تأكيد التزامه، على الصعيدين الوطني والعالمي، بتنفيذ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمبادئ والمعايير المشتركة بين الجميع، والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة.

وانضم الصومال في تشرين الأول/أكتوبر إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ليصبح البلد ال ١٧٨ الذي يفعل ذلك. وفي الشهر نفسه، أقر برلماننا مشروع قانون أعدته وزارة حقوق الإنسان ووقع عليه الرئيس فرماجو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويشكل ذلك معلما بارزا وإنجازا هائلا بالنسبة لبلدنا، وخطوة كبيرة في تعزيز وضمان التمتع الكامل والمتكافئ لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الصومال بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأود أن أسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققناها والتي تُعزى مباشرة إلى هذا الأسلوب الجديد في أداء أعمالنا، والصومال يعيد تقديم نفسه ويأخذ المكانة التي تليق به في المنطقة. وقد صادفت نهاية عام ٢٠١٨ فترة مثيرة من التجديد والشراكة في القرن الأفريقي. ومن شأن هذا

الواقع الجديد أن يؤدي إلى زيادة التعاون الإقليمي من أجل تعزيز المبادرات الاقتصادية وتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء القرن الأفريقي، وهو مثال على الدور النشط الذي يضطلع به الصومال في المنطقة تحت قيادة الرئيس فارماجو.

وفيما يتعلق بالسياسة الشاملة للجميع، وضعنا أسسا هامة لخطتنا الإصلاحية بالتوصل إلى اتفاق بشأن النظام الانتخابي لعام ٢٠٢٠ والانتهاء من عملية مراجعة الدستور بنسبة ٥٠ في المائة. ولكي نضع إطارا تشريعيا للانتخابات، استعرضنا قانون الأحزاب السياسية وأعددنا مشروع قانون انتخابي. وبغية توطيد النظام الاتحادي، تُجرى انتخابات مختلفة في العديد من الولايات الأعضاء في الاتحاد، وهي تجري على النحو المقرر لها، بينما نواصل دعم نقل المهام والسلطات الحكومية إلى المستويات الإدارية الحكومية المختلفة.

وعلاقة العمل مع الولايات الأعضاء بالاتحاد تزداد قوة. ونحن ننفذ إطاراً للدعم الأمني جرى تطويره بصورة مشتركة مع ولاية هيرشبيلي، وبصدد الانتهاء من نفس الشيء في ولاية جنوب غرب الصومال. إن بناء ثقة المواطنين الصوماليين في حكومتهم جزء أساسي من إصلاحنا السياسي، بما في ذلك من خلال التصدي للفساد المعوق. وفي هذا الصدد، فقد اعتمدنا قانونا لمكافحة الفساد وأنشأنا لجنة لمكافحة الفساد، وأقر مجلس الوزراء النموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية – وهي خطوة رئيسية في تعزيز سيادة القانون في الصومال. ولتوطيد النظام الاتحادي ومعالجة المسائل العملية، توصلنا إلى اتفاق لإدارة الموارد بشأن ملكية وإدارة وتقاسم مصائد الأسماك والموارد النفطية والمعدنية.

أخيرا، وبغية بناء الثقة بين الصوماليين وضمان جعل إصلاحنا السياسي شاملا للجميع عموما، قاد رئيس بلدي جهود مصالحة في جميع أنحاء البلد. وفي مدينة غالكايو في وسط الصومال، جمع الرئيس الأطراف معا لحل النزاع وإعادة العلاقات المقطوعة. ومن أجل حل النزاع، تابعت الحكومة دمج القوات المحلية لتعزيز السلام. وفي توكاراق، في الجزء الشمالي الغربي من الصومال، يقود الرئيس جهود وساطة لتهدئة التوترات، وفي منطقة مركا في شبيلي السفلى، عزز بدعمه مبادرة المصالحة المجتمعية، وهو ما استفاد منه أمن شبيلي السفلى بامتداد الخط الساحلي.

على الصعيد الأمني، أحرزت الحكومة الاتحادية الصومالية تقدما ملموسا في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية والهيكل الأمني الوطني. ومن خلال خارطة طريق الأمن والعدالة، قمنا بتقسيم المهمة إلى مجالات ذات أولوية للتأكد من أن الأنشطة لا تنفذ بشكل مخصص، بل يتم تركيزها في مناطق بالمواءمة مع الجهود الأمنية الأخرى من أجل مضاعفة تأثيرها. ونفذ الجيش الوطني الصومالي عمليات مستقلة دعما لتنفيذ الانتقال في شبيلي السفلى والوسطى. وتم تطهير المناطق الرئيسية، مثل بلدة مركا الساحلية، وسيطر عليها الجيش الوطني الصومالي لتمكين مبادرات تحقيق الاستقرار وبناء السلام والمصالحة.

واستمر أيضا تنفيذ عملية الانتقال في العاصمة، حيث تتولى قوات الشرطة الصومالية المسؤوليات الأمنية في استاد مقديشو من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن في الحكومة الاتحادية، أعدنا هيكلة وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية لتكون هيئة مدنية لجمع المعلومات الاستخباراتية، ونقل الوحدات العملياتية إلى قوة الشرطة الصومالية. وهذا ليس عملا هينا. واتساقا مع جدول أعمالنا الإصلاحي، اعتمد مجلس الشعب هذا الأسبوع تحديدا مشروع قانون للمعاشات التقاعدية والمكافآت سيمهد الطريق لفصل عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية غير الفاعلين. ونواصل إعادة هيكلة قوات الأمن الصومالية وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات دعما لإصلاح الأجور والتسجيل باستخدام الاستدلال البيولوجي، ويوشك جهاز التسجيل الوطني على الاكتمال.

وفيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي، حققت الحكومة الاتحادية الصومالية نجاحا نتيجة لكفاحها المستمر ضد الفساد من خلال إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، جرى اعتقال مسؤولين كبار ووجهت لهم اتهامات تتعلق بالاختلاس. ووزارة المالية هي الآن الوزارة الوحيدة المنوط بها تحصيل الإيرادات، التي كانت تجمعها مختلف المؤسسات الحكومية الأخرى في السابق. وزادت الإيرادات المحلية. وتدفع الضرائب والرسوم الحكومية مباشرة إلى المصرف المركزي الصومالي.

ونتيجة لهذه السياسات الرئيسية والانضباط المالي المعزز، اتسعت القاعدة الضريبية لدينا. وتم التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي بشأن إنجاز البرنامج الثالث الذي يشرف عليه الموظفون، مما يحرز تقدما كبيرا في التمهيد لتخفيف عبء الديون. وفي شراكة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وضعنا إطار الإنعاش والمنعة كوسيلة لإرساء المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل لمعالجة أوجه الضعف. ونكثف جهودنا لإعداد خطة التنمية الوطنية التاسعة. وباعتمادها وفق خرائط طريق رئيسية أربع، فإنها ستستخدم كأساس لوضع ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر – وهي وثيقة تحدد الأهداف الإنمائية للصومال وتحدياتها ومتطلبات تمويلها.

وفي جهودنا الرامية إلى تحقيق مجتمع مزدهر من خلال خريطة طريق التنمية الاجتماعية، نعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية من أجل تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية بتكلفة ميسورة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والكهرباء. ووفقا لخريطة الطريق، نعمل على إحياء اعتداد الصوماليين بالنفس والملكية في إعادة بناء الدولة من خلال حملتنا الرائدة للتعبئة الاجتماعية. ويهدف هذا البرنامج إلى إرساء المشاركة الوطنية وتعزيز ثقافة العمل التطوعي. وللمرة الأولى في ميزانيتنا الوطنية، ضاعفنا ثلاث مرات ميزانية تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم لشعبنا.

والكثير من هذا التقدم قد تحقق بأقل قدر من الاستثمار المباشر وفي شراكة مع الحكومة الاتحادية للصومال. والشراكة الحقيقية تتطلب الالتزام والثقة والاحترام المتبادلين. وخلال العامين الماضيين، استمعنا بعناية إلى شركائنا، وسنواصل تشجيع حوار مفتوح وصريح. ونحن نعترف ونقدر لوكالات الأمم المتحدة استمرارها في تقديم الدعم الحيوي والمساعدة للشعب الصومالي. لقد كان الصومال عضوا يعتز بعضويته في الأمم المتحدة منذ حصوله على الاستقلال في عام ١٩٦٠ ويلتزم بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن مبادئ احترام سيادة القانون وحرية التعبير والتجمع والإنصاف والحوكمة الرشيدة والشفافية ومراعاة الأصول القانونية كلها مكرسة في دستورنا المؤقت.

وفي نهاية المطاف، فإن قرارات قادتنا تخضع للتمحيص الدقيق لنظمنا التشريعية والقضائية. وهذه الضوابط والتوازنات القوية، إلى جانب حماية الفصل بين السلطات، تضمن أيضا المساءلة والإنصاف. وإذ نسلم بأن حكومتنا تستمد شرعيتها أولا وقبل كل شيء من شعبها، فقد حرصنا على أن تكون المشاركة العامة ركيزة أساسية في نهجنا إزاء الحوكمة. ولهذا تحظى حكومتي بالثقة والدعم الساحق من الشعب الصومالي. إن أمتنا الفتية تجد صوتها وتؤسس أشكالا جديدة من النقاش والمساءلة النشطة من خلال المحافل العامة. ونحن فخورون بنشاط مواطنينا وصراحتهم، ونشجع مشاركتهم مع حكومتهم والمسؤولين المنتخبين.

ونعتقد أن شرعيتنا ومصداقيتنا، وفي نهاية المطاف، أثر قراراتنا يتوقف على رغبات ومصالح شعبنا. الشعب الصومالي يريد أن يتبوأ الصومال مكانه الصحيح في مجتمع الأمم، مع

الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل. والشعب الصومالي يطالب حكومته بأن تتولى المسؤولية عن قراراتها وتشكيل مستقبله، مع قيام الصومال بقيادة الدعم الدولي، لا أن يقود الدعم الدولي الصومال. لذلك، علينا واجب إعادة إرساء موقع الصومال في العالم وتمثيل مصالح الصوماليين بنشاط على الساحة العالمية. ومن أجل كبرياء الشعب الصومالي وحمايته، من واجبنا كممثلين له أن نعبر عنه وعن رغباته وتطلعاته.

واسمحوا لي أن أتناول المسألة المطروحة. الصومال يميز بين المؤسسات التي نحن جزء منها والسلوك الفردي الذي يكون له أثر ضار على دولنا الهشة. وحكومتنا تأخذ الصومال إلى مستقبل جديد. ولم تعد ذات طابع انتقالي ولكن دولة ذات سيادة بكل حقوقها وامتيازاتها. ونحن نكافح الإرهاب وعقليات العشيرة والفساد. ونتوقع أن تدعم قيادة الأمم المتحدة هذه الصورة الاستراتيجية.

والدول الأعضاء الممثلة هنا ستوافق على أن الأفراد المحظورين من حركة الشباب أو المنظمات الإرهابية الأخرى التي تعاقبها هذه المؤسسة ذاتها لا يمكنهم تولي مناصب قيادية دون اجتياز برنامج صارم وراسخ لإعادة التأهيل.

وخلال الدورتين الانتخابيتين الاتحاديتين الماضيتين، كرر ممثلو الأمم المتحدة في مقديشو القول مرارا وتكرارا أن ترشيح واحتمال انتخاب أي من الأفراد ممن لهم خلفية سابقة من التطرف العنيف يعدُّان انتكاسة. لذلك، وإذ نسعى إلى إعادة إرساء سيادة القانون وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، فإننا نرفض الانتقادات والمساعي الرامية إلى تقديم الإرهابيين وكأنهم حملانا وديعة قبل أن يتخلوا عن انتماءاتهم وأنشطتهم السابقة.

أخيرا، وبوصفنا أمة ماضية على طريق النضج وتمر بمرحلة صعبة من مراحل تطورها، فإننا لا نغض الطرف عن المهمة التي تنتظرنا ونواصل العمل بجد على إرساء الأساس للأجيال القادمة. وما تزال حكومة الصومال الاتحادية ملتزمة بخطتها الإصلاحية الرامية إلى إنشاء مؤسسات فعالة تلتزم بالدستور الوطني وتحترم الحقوق الإنسانية لجميع المواطنين، فضلا عن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. وهي تواصل بناء قوات تتسم بالمساءلة والشفافية والقدرة على الدفاع عن الشعب، فضلا عن الدفاع عن سيادة الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. ونواصل في إطار هذه المساعي، تعزيز احترام حقوق الإنسان والالتزام بإجراء تحقيقات شاملة في أية انتهاكات أو تجاوزات ضد شعبنا.

ولا شك أن التحديات التي تواجه الصومال معقّدة، إلا أنه يواصل أخذ زمام المبادرة تدريجيا في التصدي لها عن طريق المبادرات التي يقودها الصوماليون أنفسهم. وإذ نفي بمسؤوليتنا بصفتنا دولة ذات سيادة، أذكر أن المتكلمين في هذه القاعة كثيرا ما دعوا الحكومات المضيفة إلى العمل بروح من المسؤولية في ممارسة الحكم وإيجاد الحلول الوطنية للتحديات القائمة. وقد أبدى الصومال إرادة سياسية قوية للوفاء بذلك. وينبغي الإشادة بتلك الإرادة عوضا عن إخمادها.

ولا يزال الصومال يحرز تقدما كبيرا في جميع جوانب خطته الإصلاحية الطموحة والصعبة، ولا يمكننا القيام بذلك لوحدنا. ونحن ممتنون لدعم الشركاء الدوليين والتزامهم إزاء الصومال. وسيكون ذلك الدعم أكثر فعالية عند تقديمه في اتساق مع تحقيق الأهداف التي وضعناها في خريطة طريقنا الوطنية، وتوجيهه صوب تحقيق الأولويات الصومالية. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع شركائنا على تنسيق دعمهم وبناء جسر ومستقبل مشرق ومزدهر للصومال.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون تأكيد ندائنا مرة أخرى إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة وممثليها بأن عليهم واجبا – بل التزاما – باحترام ولايتهم بعدم التدخل في شؤوننا الداخلية، وأن يتركوا للصوماليين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم. ونرى أن من المرجح أن يحقق التعاون مع الأمم المتحدة على ذلك الأساس

نتائج إيجابية ملموسة. ويمضي الصومال، بمساعدة من شركائنا، على الطريق الصحيح نحو التعافي من عدة عقود من الفوضى والحروب الأهلية. وتلتزم الحكومة الصومالية بتحقيق الاستقرار السياسي في البلد، وسوف تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وفقا لالتزاماتنا بدستورنا الوطني والقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.